

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 «مسبار الأمل» يبشّر بعصر عربي جديد في مجال العلوم

الإمارات اليوم

03 الشباب رهاننا لكسب معركة صناعة المستقبل

تقارير وتحليلات

04 الأزمة الليبية.. سيناريوهات خطيرة ومخارج محتملة للحل

05 الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة اتهامات تهدد المستقبل السياسي لنتنياهو

06 هل ستعترض إيران لحرب مفاجئة في شهر أكتوبر المقبل؟

شؤون اقتصادية

07 «مدينة مصدر» تستقطب 87 شركة جديدة في 4 أشهر

من إصدارات المركز

08 إدارة المؤسسات العسكرية.. بين النظرية والتطبيق

إنفوغراف

10 ثروات الأفراد في الإمارات



«مسبار الأمل» يبشر بعصر عربي جديد في مجال العلوم

يفتح الإطلاق الناجح لمسبار الأمل، الذي بدأ فعلياً رحلته نحو مداره حول كوكب المريخ، الباب واسعاً أمام عصر عربي جديد في مجال العلوم والتكنولوجيا، تكون للعرب دولاً وشعوباً بصمتهم الخاصة فيه، ويتغير عبره واقعهم الحالي الذي يغيب فيه دورهم بشكل شبه تام عن ساحة الاكتشافات والاختراعات والنهضة العلمية، ويتصف، باستثناء بعض النقاط المضيئة، بالاتكالية والاعتماد على الآخرين والاستهلاك المجرد، واستيراد معظم الاحتياجات التقنية من الخارج. ولأن لكل شيء من اسمه نصيب، فقد أحيا الإنجاز الإماراتي الذي أبهر العالم الآمال العربية بدخول عصر التكنولوجيا، وبشّر بنهضة واسعة ونقله نوعية تضع العالم العربي في موقع الفعل والتأثير بدلاً من موقع التلقي والتأثر، وتسمح للعقول والطاقات التي يزخر بها بالتفاعل والتكامل والانطلاق نحو آفاق أرحب من الإبداع، وخاصة أن الانطلاقة جاءت كبيرة واقتحمت مجالاً ونادياً كانت العضوية فيه محدودة جداً ومقتصرة على عدد قليل من الدول، وهو مجال علوم الفضاء وتقنيات استكشافه الذي يعدّ من أكثر العلوم تطوراً وتقدماً وتعقيداً وكلفة، الأمر الذي يسهّل المهمة، ويجعل من الأيسر دخول ميادين العلوم الأخرى الأقل صعوبة وتعقيداً وتكاليف، والتي تحتاج إليها الدول العربية لتحقيق التطور الذي تنشده وتتطلع إليه.

وليستفيد العالم العربي من هذا الإنجاز الذي عزز ثقافة اللامستحيل وأعاد للإنسان العربي الثقة بقدرته على استيعاب التطورات واستيعاب مختلف التطورات في مجالات العلوم والمعارف وتطويرها والإضافة إليها، فإنه لا بد من إعادة النظر في الاستراتيجيات التي تتبناها الدول العربية في مجال إدارة الملفات ذات العلاقة بالعلوم والبحوث والتكنولوجيا وعلى المستويين الفردي والجماعي، بحيث يتم التركيز من قبل كل دولة على مجموعة محددة من الأولويات، ووضع أهداف محددة تتحقق من خلال مجموعة من المشاريع والمبادرات القابلة للتنفيذ، ومن ثم الانطلاق نحو مشاريع عربية تطبيقية مشتركة يتم من خلالها تبادل المعارف والبحوث والخبرات، وتدريب الكفاءات وتطويرها.

إنّ الانتقال إلى المستوى المطلوب من الفعل في ميدان التكنولوجيا والاستفادة منها واستغلالها يتطلب من الدول العربية التركيز على تعزيز دور البحث العلمي الرصين والاستثمار في تأسيس مراكز بحثية ومعامل ومختبرات على درجة عالية من التطور، وتفعيل دور الموجود منها وتحديثه، وزيادة الإنفاق على البحث من خلال تخصيص ميزانيات كافية تتيح لمراكز البحث والعقول العاملة فيها القدرة على العمل بمرونة ومن دون أن يواجهوا عقبات نقص التمويل التي كثيراً ما كانت تؤدي إلى تعطل المشاريع البحثية وهي في منتصف الطريق، ومن ثم إجهادها بالرغم مما بُذل فيها من جهود وما أنفق عليها من أموال، كما يحتاج إلى فك الارتباط بين تعقيدات البيروقراطية الإدارية وهذه المراكز، ومنحها الاستقلالية التي تمكّنها من تسيير أعمالها بقدر كافٍ من الديناميكية والحرية المنضبطة.

والواقع أن تمويل البحث العلمي في الدول العربية يحتاج هو الآخر إلى مراجعة، في ظل تواضع مخصصاته، إذ إن نظرة على التقارير العالمية المتخصصة في هذا المجال تكشف لنا عن فجوة كبيرة بين ما ترصده الدول المتقدمة لهذا الغرض الذي يتضاعف كل ثلاث سنوات تقريباً وتتجاوز نسبته 4% من إجمالي الناتج القومي، وبين مخصصاته المتواضعة في الدول العربية التي لا تتجاوز 0.2% من الناتج القومي، في حين تُظهر إحصائيات اليونيسكو أن الدول الصناعية تسهم في تمويل البحث العلمي بنسبة تقدر بنحو 85% من الإنفاق العالمي، بينما تسهم الدول الصناعية الفتية الجديدة، وهي الصين والهند والبرازيل، بنحو 11%، وبقية دول العالم بما فيها العربية بنحو 4%.

لقد شكّلت التجربة الإماراتية الملهم مصدر فخر للعرب والمسلمين جميعاً، وهو ما تجلّى من خلال حجم التفاعل الكبير معها والمتابعة التي حظيت بها في الدول العربية والإسلامية، وحالة النشوة والفرح التي عبرت عنها الجماهير في تلك الدول بنجاح هذه التجربة، وأعادت إلى الأذهان إرثاً غنياً وحافلاً بالإنجازات الحضارية والعلمية التي لعبت دوراً كبيراً في تنوير البشرية، ونقلها من ظلام الجهل والتخلف إلى نور العلم والعقل، وسجلت اختراعات وابتكارات غيرت مسار التاريخ، وهو إرث أكدت الرسالة الإماراتية أنه يمكن استعادته إذا ما توافرت الإرادة والطموح المدعومان بالعمل الجادّ المخلص.

الشباب رهاننا لكسب معركة صناعة المستقبل

يمثل الشباب القطاع الأكثر أهمية في المجتمعات كافة، لما يتميزون به من حيوية وما يمتلكونه من أفكار وطاقات وطموحات قادرة على تغيير الواقع وصنع مستقبل أفضل لدولهم ومجتمعاتهم، ومن ثم، فإنه لا غرابة في أن يحظى هذا القطاع بأهمية كبيرة ورعاية خاصة من قبل صناع القرار في دول العالم المختلفة.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة في صدارة الدول التي تولي الشباب اهتماماً خاصاً، وتتيح لهم كل الفرص للمشاركة بشكل واسع في الحياة العامة والمساهمة بفاعلية في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد. وهذا الاهتمام بقطاع الشباب في دولة الإمارات ليس حديث العهد، بل إنه تزامن مع نشأة دولة الاتحاد في الثاني من ديسمبر 1971، فقد كان المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، مؤمناً بشكل منقطع النظير بالشباب والدور الذي يجب أن يقوموا به في نهضة وطنهم. وتبذل قيادتنا الرشيدة جهوداً دؤوبة لتمكين الشباب، من خلال تأهيلهم وتسليحهم بكل أسباب العلم والمعرفة، وتوفير كل ما يحتاجون إليه حتى يستطيعوا القيام بالدور المنوط بهم، الذي يعد ليس فقط واجباً عليهم، بل هو شرف لهم، فخدمة الأوطان والتفاني في العمل من أجلها وفدائها بالروح والمال والولد، غايات نبيلة يجب أن يسعى إليها كل مواطن، وبخاصة في دولة مثل الإمارات، التي لم تبخل أبداً على مواطنيها في توفير حياة كريمة ورغيدة لهم.

ولا تفوت قيادتنا الرشيدة فرصة لتأكيد اهتمامها الخاص بالشباب، واستعدادها الدائم لتوفير كل ما يحتاجون إليه من أجل تفعيل دورهم، ورهانها عليهم لصناعة المستقبل الذي نسعى إليه، والذي جسدت هدفه الرئيسي مئوية الإمارات 2071، المتمثل في جعل دولة الإمارات الدولة الأفضل عالمياً. وفي هذا الصدد، وفي تصريح لسموه بمناسبة إطلاق «مسبار الأمل»، قال صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله: «إن إنجاز مسبار الأمل بأيدٍ وطنية هو رسالة في غاية الأهمية طالما أكدناها قائلين إن الإيمان بالعلم والاستثمار في طاقات الشباب وقدراتهم وإمكاناتهم هما رهاننا الرابع لكسب معركة صناعة المستقبل، ووضع بصماتنا في مسيرة الحضارة الإنسانية».

وقد ترجمت قيادتنا الرشيدة اهتمامها الاستثنائي بقطاع الشباب في إنشاء العديد من المؤسسات، وإطلاق الكثير من المبادرات التي كان لها دور كبير في تفعيل دورهم، والارتقاء بهذا الدور على نحو بات محط إعجاب دول العالم المختلفة، التي بات بعضها يستلهم النموذج الإماراتي في تمكين الشباب، وتعد الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب، التي أطلقتها المؤسسة الاتحادية للشباب، نموذجاً بارزاً في هذا السياق، وهي تجسد حرص الدولة وقيادتها الرشيدة على إتاحة الفرص كافة أمام شباب الوطن، للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة، وفي صنع مستقبل دولة الإمارات، وتأسس هذه الاستراتيجية على نهج يهدف إلى تحديد الأولويات الاستراتيجية الشاملة لقطاع الشباب، والشراكة مع الجهات والوزارات الحكومية ذات الصلة لتوضيح احتياجات الشباب ومعالجتها.

إن الشباب هم القطاع الأكثر حيوية في المجتمعات كافة، وهم الأكثر قدرة على قيادة عمليات التغيير وصنع المستقبل الأفضل لدولهم، وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الحقيقة، وبفضل توجيهات القيادة الرشيدة ورعايتها المستمرة، أصبح شباب دولة الإمارات يقومون بدور فاعل للغاية في المسيرة التنموية للدولة، ولعل مشاركتهم الفاعلة في مشروع الإمارات لاستكشاف كوكب المريخ «مسبار الأمل» تؤكد طبيعة هذا الدور المتنامي ومدى ثقة صانع القرار بهم؛ ما يوفر المزيد من الفرص لهم للقيام بدور أكثر عمقاً في خدمة مجتمع دولة الإمارات، الذي يشهد الكثير من التطورات المتتالية في المجالات المختلفة، وهي تطورات تصب في سبيل المزيد من تعميق نموذجنا التنموي، وما حققناه من إنجازات يجب أن يفخر بها كل عربي ومسلم.

الأزمة الليبية.. سيناريوهات خطيرة ومخارج محتملة للحل

تشهد الأزمة الليبية كثيراً من التطورات المتسارعة خلال الفترة الحالية، قد تقود إلى سيناريوهات خطيرة، بيد أنه وفي الوقت نفسه، فإن استحكامها قد يكون مقدمة لانفراجها إذا ما أدركت الأطراف المختلفة المنخرطة فيها النتائج الكارثية التي ستؤدي إليها هذه السيناريوهات.



أدى التدخل التركي في ليبيا إلى تعقيد الأزمة الليبية بشكل غير مسبوق، ونقلها إلى مرحلة أكثر تعقيداً، وقد حدث هذا التدخل تحت ستار دعم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً المدعومة أصلاً من قبل عدد من المرتزقة والميليشيات الإرهابية، بالرغم من أنه يخفي مطامع اقتصادية وإقليمية واضحة لأنقرة، وقد مكّن دعم تركيا قوات حكومة الوفاق من السيطرة على عدد من المناطق في غرب ليبيا كانت تحت سيطرة الجيش الوطني الذي يقوده المشير خليفة حفتر.

وبالنظر إلى ما ينطوي عليه التدخل التركي من تهديد كبير للأمن القومي العربي بشكل عام، ولأمن مصر الوطني بشكل خاص، فإن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وجه أكثر من مرة تحذيراً شديداً لقوات الوفاق المدعومة عسكرياً من قبل تركيا، وميليشيات إرهابية ومرتزقة، من التقدم شرقاً، وأكد أن خط سرت-الجفرة هو خط أحمر، ودعا البرلمان الوطني الليبي الجيش المصري إلى التدخل في حال تصاعد الأمور، وما قد ينطوي عليه هذا التصاعد من تأثيرات سلبية تمس أمن مصر وليبيا.

ومما لا شك فيه أن تجاوز خط سرت-الجفرة ينطوي على سيناريوهات خطيرة، حيث إنه من المرجح، وفقاً لتحذير السيسي، أن يؤدي إلى تدخل عسكري مصري، وعلى الرغم من ذلك، فإن الأنباء القادمة من ليبيا، تؤكد أن حكومة الوفاق تحشد لما تسميه معركة تحرير مدينة سرت. ويوم السبت الماضي، حركت الوفاق مقاتلين باتجاه سرت التي تعد البوابة إلى مرافئ النفط الرئيسية بالبلاد التي تقول الحكومة إنها تخطط لانتزاعها من الجيش الوطني الليبي. وقال شهود وقادة عسكريون بقوات حكومة الوفاق إن رتلًا من نحو 200 مركبة تحرك شرقاً من مصراتة على ساحل البحر المتوسط باتجاه مدينة تاورغاء وهو نحو ثلث الطريق إلى سرت. وفي الوقت نفسه، أرسل الجيش الوطني الليبي مقاتلين وأسلحة لتعزيز خطوط دفاعه عن سرت.

وإذا كانت هذه التطورات توحى باحتمال اتجاه الأزمة الليبية إلى سيناريوهات خطيرة، فإنها قد تفتح الباب للحل، إذا ما أدركت الأطراف المختلفة المنخرطة في الأزمة ما تنطوي عليه هذه السيناريوهات من خسارة فادحة للجميع، ويمكن القول إن هناك مبررات وعوامل تدفع في سبيل حلحلة الأزمة بعيداً عن تلك السيناريوهات، ومنها:

- أكد مجلس الدفاع الوطني في مصر عقب اجتماع ترأسه السيسي قبل أيام التزام القاهرة الحل السياسي سبيلاً لإنهاء الأزمة الليبية، بما يحافظ على سيادة الدولة الليبية ووحدها، وأكد المجلس سعي مصر إلى تثبيت الموقف الميداني الراهن في ليبيا وعدم تجاوز «الخطوط المعلنه» بهدف إحلال السلام بين جميع الفرقاء.

- إعلان المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، يوم الأحد الماضي، في حوار تلفزيوني، أن بلاده ليست مع تصعيد التوتر في ليبيا، وأن تركيا لا تنوي مواجهة مصر أو أي دولة أخرى في ليبيا.

- كشف الرئيس الجزائري، عبدالمجيد تبون، أن بلاده لديها مبادرة للحل في ليبيا تحظى بقبول من الأمم المتحدة قد تقدم بالتنسيق مع تونس. ولم يكشف تبون عن مضمون هذه المبادرة، لكنه سبق وأن قدم عرضاً لاستضافة جولات حوار بين الفرقاء الليبيين تفضي إلى وقف إطلاق النار، والذهاب إلى مسار سياسي من خلال انتخاب مؤسسات جديدة ووضع دستور للبلاد.

وهكذا، يمكن القول إن تصاعد الأزمة في ليبيا واستحكامها لا يعينان بالضرورة أن تتجه الأوضاع إلى السيناريوهات التي يجب أن يخشاها الجميع، فثمة فرصة لحدوث انفراج ما قد يقود إلى إعادة الحياة إلى المسار السلمي لتسوية الأزمة، وفتح الطريق أمام حل توافقي مقبول من قبل جميع القوى السياسية والاجتماعية في ليبيا.

الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة تهديد المستقبل السياسي لنتياهو

من جديد، تحاصر تُهم الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة بنيامين نتياهو، وتهدد بإطاحته من منصبه، وتتجاوز في خطورتها إلى وضع مستقبله السياسي كله في مهبّ الريح، وخاصة أنه سيحاكم بالسجن مدة تصل إلى عشر سنوات في حالة إدانته بقبول رشوة، وثلاث سنوات إذا أُدين بالاحتيال وخيانة الأمانة، وهي تهمة وعقوبات ستمنعه من خوض الانتخابات مرة أخرى.



«أزرق أبيض» بيني غانتس، يواجه حالياً عاصفة من الانتقادات من قبل مسؤولين وقادة سابقين في الجيش الإسرائيلي يتقدمهم وزير الجيش الأسبق موشيه يعالون، الذي طالب بإقالته في أسرع وقت ممكن واصفاً إياه أنه رئيس عصابة يحاول أن يقود دولة، وأنه يعامر باقتصاد إسرائيل وبصحة مواطنيها في سبيل الحفاظ على سلطته، الأمر الذي أدى إلى أزمة ثقة بين الإسرائيليين وقيادتهم، خاصة في ظل ما يواجهه من تهمة تمسّ الأمانة والنزاهة، وانتقادات بشأن طريقة إدارته أزمة كورونا، يضاف إلى ذلك المظاهرات التي تُنظّم للاحتجاج على سياساته، التي باتت تتوسع بشكل متزايد وتشهد مشاركة آلاف الإسرائيليين، وفي أكثر من مدينة؛ الأمر الذي يعمّق جراحاته ويضيف مزيداً من العقبات أمام فرصه للاستمرار في موقعه.

لا يبدو أن المراهنة على إجراء المحاكمة لإسقاط رئيس الوزراء الحالي وإخراجه من سدة الحكم ستكون ناجحة، ذلك أن نتياهو اعتاد ممارسة سياسة الهروب إلى الأمام، وإدخال إسرائيل في أزمات سياسية تمكّنه من الخروج من أزماته الشخصية، وهو ما تجلّى في إعادة انتخابات الكنيست ثلاث مرات وخلال أقل من عام؛ الأمر الذي يعني أنه قد يلجأ إلى استخدام اللعبة نفسها هذه المرة ولكن من خلال تصدير أزمته إلى الخارج، إما من خلال الإصرار على مشروع ضمّ غور الأردن وأجزاء من الضفة الغربية، أو بافتعال حرب مع قطاع غزة المحاصر.

محاكمة نتياهو البالغ من العمر 70 عاماً، الذي يعدّ أول رئيس وزراء إسرائيلي تتمّ محاكمته وهو لا يزال في منصبه، التي بدأت في شهر مايو الماضي بعد تأجيلها شهرين بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا، تشهد تطورات متلاحقة على الرغم من البطء الشديد في إجراءاتها، التي يتوقع أن تستمر لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، وخاصة أنها تتضمن الاستماع إلى أقوال نحو 300 شاهد استعانت بهم النيابة العامة لإثبات التهم المنسوبة إليه.

الجلسة الثانية من المحاكمة التي عُقدت يوم الأحد 19 يوليو الجاري، وغاب عنها نتياهو، منحته وقتاً إضافياً، ومكنته من التقاط أنفاسه بعد أن قررت رئاسة هيئة المحكمة تأجيل المحاكمة حتى شهر يناير المقبل، حيث ستُخصّص الجلسة الثالثة للاستماع إلى الأدلة التي تنوي النيابة تقديمها لإدانة رئيس الوزراء، وهو تأجيل كانت تسعى إليه هيئة الدفاع عنه بهدف كسب المزيد من الوقت وإطالة أمد المحاكمة، بحيث يصل إلى أكثر من ثلاث سنوات، وهي مدة ستجعلها مملّة وستخفف ضغط الرأي العام على سير الإجراءات، وخاصة أنهم يدفعون بالبراءة التامة، ويقولون إن التهم المثارّة ضد موكلهم سياسية وملفّقة، وتهدف إلى الإطاحة به وإقصائه من الساحة السياسية.

ملفّ المحاكمة الذي قدمته النيابة الإسرائيلية يتضمن ثلاثة أجزاء: الأول، هو الجزء 1000 ويتضمن اتهامات لنتياهو بالحصول على منافع شخصية من أثرياء ورجال أعمال، زودوا عائلته بهدايا متنوعة على مدار سنوات بناء على طلب من نتياهو وزوجته، وبقيمة تصل إلى مئات آلاف الدولارات، وذلك مقابل تسهيل مصالح تلك الشخصيات التجارية. والثاني، الجزء 2000 الذي يتضمن اتهامات بمحاولة التوصل إلى اتفاق مع ناشر صحيفة «يديعوت أحرونوت» أرنون موزس، للحصول على تغطية إيجابية في الصحيفة، مقابل إضعاف صحيفة «يسرائيل هيوم» المنافسة.

والجزء الأكثر خطورة في الملفّ هو الثالث، الذي يحمل الرقم 4000 وهو يتضمن اتهامات لنتياهو بإعطاء مزايا وتسهيلات مالية للمساهم المسيطر في شركة الاتصالات «بيزك» شاؤول أوفيتش، مقابل الحصول على تغطية إيجابية في الموقع الإخباري المملوك للأخير.

نتياهو الذي يحكم حالياً بموجب تحالف مع زعيم حزب

هل ستعرض إيران لحرب مفاجئة في شهر أكتوبر المقبل؟

تناول يونس شيب، وهو كاتب ومحلل سياسي، في تحليل له نشرته مجلة «Intelligencer»، وهي مجلة أمريكية نصف شهرية، تصدر في نيويورك، الدلالات الخاصة بتعرض عدد من المنشآت العسكرية والمدنية الإيرانية لسلسلة من التفجيرات والانفجارات «المريبة» خلال الفترة الأخيرة.



تعرضت منشآت عسكرية ومدنية إيرانية على مدى الأسابيع الماضية لسلسلة من التفجيرات والانفجارات المريبة، كان منها مصانع إنتاج صواريخ تابعة للمنشآت النووية الرئيسية في إيران. ويشير توقيت هذه التفجيرات إلى أن إسرائيل تقف وراء بعضها على أقل تقدير؛ ولا شك أن هذه الاستفزازات سوف تدفع باتجاه إمكانية نشوب حلقة من الصراعات بالشرق الأوسط في توقيت صعب يتزامن مع الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة. وأقرت بعض المصادر الاستخباراتية الإسرائيلية، عبر تسريبات مجهولة لكبريات وسائل الإعلام، بأن إسرائيل تقف وراء بعض هذه التفجيرات. وأخبر مسؤول استخباراتي من الشرق الأوسط على علم بهذه القضية صحيفة «نيويورك تايمز»، بعد التفجير الذي وقع في مجمع تخصيب الوقود النووي في نطنز أوائل شهر إبريل الماضي، الذي ربّما عطل تقدم إيران نحو إنتاج أول رأس نووي شهوراً، أو ربما سنوات، أن إسرائيل تقف وراء هذا الهجوم. واتهم السياسي الإسرائيلي اليميني أفيغدور ليبرمان، بشكل ضمني، رئيس الموساد، يوسي كوهين، بأنه هو المصدر الذي تحدث إلى «نيويورك تايمز»، وأن هذا التسريب جزء من حملة كوهين لخلافة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، رئيساً لحزب «الليكود».

وعلى الأرجح أن كوهين ليس المصدر الوحيد الذي سرب هذه المعلومات؛ إذ قال أحد المسؤولين السابقين في وزارة الدفاع الإسرائيلية لصحيفة «إنسايدر» إنه من المعروف في دوائر الاستخبارات الإسرائيلية أن بعضاً من هذه التفجيرات إنما هو عمليات للاستخبارات الإسرائيلية، وقال المسؤول: «لا أعرف على وجه التحديد أيّاً من هذه التفجيرات يعود إلى عمليات الاستخبارات الإسرائيلية، ولن أقول لكم على أي حال؛ لأن بيت القصيد هو أن يشعر الإيرانيون بالضغط الهائل من جراء تحديد أيّ من هذه العمليات من فعلنا». وأشار أحد مسؤولي الاستخبارات في الاتحاد الأوروبي إلى هذه النقطة، وقال إن هذه العمليات إنما هي جزء من حملة ممارسة «أشد الضغوط» على إيران من أجل تعطيل برنامجها النووي.

وكما يقول المثل السائر «لا يوجد دخان من دون نار»؛ ولذلك فإن الأرجح، بعد تسريب مثل هذه الأخبار عن المؤسسات العسكرية والاستخباراتية الإسرائيلية، أن تكون إسرائيل هي المسؤولة عن هذه الهجمات. وترى تل أبيب في الأوضاع الداخلية الإيرانية المتفاقمة فرصة لعرقلة الطموحات النووية والعسكرية الإيرانية؛ ولاسيما بعد تعرض حكومة نتنياهو المتشددة لانتقادات لاذعة بسبب تقصيرها في مواجهة التهديدات الإيرانية. وتنتهج إسرائيل في الوقت الحالي سياسة «الحملات العسكرية التي لا ترقى إلى الحروب» تجاه إيران؛ وهي سياسة تهدف إلى الحطّ من قدرة إيران على تهديد إسرائيل من خلال وكلائها في كل من سوريا ولبنان والعراق، ومنع إيران من تحقيق أيّ تميز في أيّ صراع مباشر تدخله مع إسرائيل في نهاية المطاف.

لكن إسرائيل ليست هي الجهة الوحيدة التي أعلنت مسؤوليتها عن هذه الهجمات؛ فقد أرسلت مجموعة إيرانية معارضة غير معروفة تطلق على نفسها «الفهود الوطنية» بريدًا إلكترونيًا إلى «بي بي سي» بغير الهجوم على منشآت نطنز، وادّعت أنها هاجمت

وألقت بعض المصادر الاستخباراتية الإسرائيلية، عبر تسريبات مجهولة لكبريات وسائل الإعلام، بأن إسرائيل تقف وراء بعض هذه التفجيرات. وأخبر مسؤول استخباراتي من الشرق الأوسط على علم بهذه القضية صحيفة «نيويورك تايمز»، بعد التفجير الذي وقع في مجمع تخصيب الوقود النووي في نطنز أوائل شهر إبريل الماضي، الذي ربّما عطل تقدم إيران نحو إنتاج أول رأس نووي شهوراً، أو ربما سنوات، أن إسرائيل تقف وراء هذا الهجوم. واتهم السياسي الإسرائيلي اليميني أفيغدور ليبرمان، بشكل ضمني، رئيس الموساد، يوسي كوهين، بأنه هو المصدر الذي تحدث إلى «نيويورك تايمز»، وأن هذا التسريب جزء من حملة كوهين لخلافة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، رئيساً لحزب «الليكود».

وعلى الأرجح أن كوهين ليس المصدر الوحيد الذي سرب هذه المعلومات؛ إذ قال أحد المسؤولين السابقين في وزارة الدفاع الإسرائيلية لصحيفة «إنسايدر» إنه من المعروف في دوائر الاستخبارات الإسرائيلية أن بعضاً من هذه التفجيرات إنما هو عمليات للاستخبارات الإسرائيلية، وقال المسؤول: «لا أعرف على وجه التحديد أيّاً من هذه التفجيرات يعود إلى عمليات الاستخبارات الإسرائيلية، ولن أقول لكم على أي حال؛ لأن بيت القصيد هو أن يشعر الإيرانيون بالضغط الهائل من جراء تحديد أيّ من هذه العمليات من فعلنا». وأشار أحد مسؤولي الاستخبارات في الاتحاد الأوروبي إلى هذه النقطة، وقال إن هذه العمليات إنما هي جزء من حملة ممارسة «أشد الضغوط» على إيران من أجل تعطيل برنامجها النووي.

لكن إسرائيل ليست هي الجهة الوحيدة التي أعلنت مسؤوليتها عن هذه الهجمات؛ فقد أرسلت مجموعة إيرانية معارضة غير معروفة تطلق على نفسها «الفهود الوطنية» بريدًا إلكترونيًا إلى «بي بي سي» بغير الهجوم على منشآت نطنز، وادّعت أنها هاجمت

«مدينة مصدر» تستقطب 87 شركة جديدة في 4 أشهر



المنطقة الحرة للمدينة، برغم التبعات السلبية الواضحة لتفشي وباء «كوفيد-19» على قطاع الأعمال. وأكد أن هذا العام الذي تخللته أشهر بلغ فيها الوباء العالمي ذروته، شهد تضاعف معدل نمو الشركات في المنطقة الحرة بمدينة مصدر لتضم إلى قائمتها أكثر من 100 شركة جديدة.

استقطبت المنطقة الحرة في مدينة مصدر 87 شركة جديدة خلال الفترة الممتدة من مارس إلى يونيو من العام الحالي، وذلك مقابل انضمام 42 شركة في الفترة نفسها من العام الماضي، ليرتفع عدد الشركات العاملة بالمدينة حالياً إلى 800 شركة تدير أعمالها من المنطقة الحرة. وقال يوسف باصليب، المدير التنفيذي لإدارة التطوير العمراني المستدام في «مصدر»، إن المنطقة الحرة توفر مجموعة واسعة من المزايا التي تسهم في دعم الشركات وتتيح لها الفرص لتوسيع شبكات علاقاتها على المستويين المحلي والعالمي واستكشاف فرص الاستثمار العديدة، فضلاً عن اختبار التقنيات الجديدة. وأضاف أن مدينة مصدر واصلت نمو أعمالها خلال العام الحالي، مع استقطاب المزيد من الشركات الجديدة الراضية في مزاوله أعمالها ضمن

اقتصاد الإمارات الأقدر خليجياً على امتصاص الصدمات



كشفت نتائج دراسة عالمية حديثة أجراها بنك «إتش إس بي سي» وشاركت فيها 100 شركة في الإمارات، أن 1% فقط من الشركات في الدولة شعرت أن بقاءها مهدد على المدى الطويل، في حين أن أقل من خمس الشركات (18%) في الدولة عبرت عن استعدادها بما يكفي للتحرك بسرعة لضمان استقرار أعمالها ما بعد «كوفيد-19». وأكد دان هوليت، الرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية للشركات في «إتش إس بي سي» تفاؤلاً نظرة البنك البريطاني حيال أداء اقتصاد الإمارات ما بعد فيروس كورونا المستجد، وقال إن الاقتصاد الإماراتي الأكثر قدرة على امتصاص الصدمات مقارنة بدول الخليج حتى مع استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية حالياً مدة أطول، وذلك بفضل التنوع الاقتصادي ومساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قوة احتياطات الإمارات السيادية. ولفت هوليت النظر إلى وجود مؤشرات إلى بدء حدوث تعافٍ اقتصادي في الدولة من خلال عودة بعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية، مثل ارتفاع في مستويات الاستثمار والاستحواد والتصدير في أسواق عالمية مثل آسيا وأوروبا، وهو ما سينعكس إيجاباً على الإمارات كشريك تجاري رئيس لتلك الأسواق. وشدد خلال مؤتمر شبكي في دبي عبر الإنترنت، أمس، لاستعراض نتائج الدراسة، على أن شركات الإمارات تتمتع بروح قوية في ريادة الأعمال، وهو ما انعكس على كيفية تكيفها مع الجائحة وتبنيها طرقاتاً جديدة في أسلوب عملها وتسريع خطط التحول لديها، مشيراً إلى ضرورة أن يستمر القطاع الخاص في الإمارات بالدفع قدماً في جهوده لجعل أعماله أكثر مرونة وسرعة في التكيف والتعامل مع التحديات.

أسعار النفط ترتفع دولاراً وتسجل أعلى مستوياتها في أربعة أشهر

دولار، أو 2.82% لتبلغ عند التسوية 41.96 دولار للبرميل. ولقيت الأسعار دعماً من توصل زعماء الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق على صندوق للتعافي بقيمة 750 مليار يورو (859 مليار دولار) لدعم الاقتصادات التي تضررت من تداعيات الجائحة. ولقيت أسعار النفط دعماً أيضاً من احتمالات أن توافق الولايات المتحدة قريباً على حزمة تحفيزية جديدة بينما يتبقى أقل من أسبوعين على موعد انتهاء برنامج لمساعدات البطالة لملايين الأمريكيين.

ارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط حوالي دولار للبرميل، يوم أمس، مسجلة أعلى مستوياتها في أكثر من أربعة أشهر بدعم من اتفاق الاتحاد الأوروبي على حزمة تحفيزية ضخمة وأنباء مشجعة بشأن تجارب على لقاح لفيروس كورونا. وأنهت عقود خام برنت العالمي لأقرب استحقاق جلسة التداول مرتفعة 1.04 دولار، أو 2.4%، لتسجل عند التسوية 44.32 دولار للبرميل. وصعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس 1.15

إدارة المؤسسات العسكرية.. بين النظرية والتطبيق



يدرس هذا الكتاب -الذي أعدّه فريق من أكاديمية الدفاع الهولندية، بدعم من زملائهم في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية- المؤسسات العسكرية، باعتبارها كياناً مستقلاً بذاته وفريداً بخصائصه. وقد حدد المؤلفون في الفصل الأول الهدف منه، وهو هدف مزدوج يشمل: تطبيق النظرية التنظيمية الإدارية المدنية على المؤسسات العسكرية، وترسيخ الأفكار والمدرجات التي يمكن أن تعود بالفائدة على المنظمات التقليدية من دراسة المؤسسات العسكرية. كما بيّنوا أن مبنى هذا الكتاب مؤسس على «دورة التخطيط والتحكم»، وهي دورة أنشطة، تبدأ بعمليات التوجيه الخارجي والتخطيط الاستراتيجي، تعقبها عملية التنسيق الداخلي و«التأهب»، ثم عملية الإنتاج أو التسليم، وتنتهي برصد الفعالية والنتائج.

القسم الأول

في أول أقسام الكتاب، ركز المؤلفون على الجوانب السياقية والخارجية والاستراتيجية للمؤسسات العسكرية؛ واستُهل هذا القسم بفصل [الفصل الثاني] رسم فيه مؤلفوه المشهد والبيئة اللذين قد يتعين على هذه المؤسسات اليوم ممارسة مهماتها فيهما، أي عالم القرن الحادي والعشرين الذي يحفل بالانتفاضات والاضطرابات في «الدول الفاشلة» في عدد من المناطق الآسيوية والإفريقية، بينما تشكل الشبكات الإرهابية الناشطة عالمياً تهديداً مستمراً للحياة اليومية عبر العالم. وتحتاج المؤسسات العسكرية المعاصرة إلى الرد على هذه التطورات تحت درع مؤسسات دولية. وفي عالم التقنيات، ظهرت الحروب المرتكزة إلى الشبكة، التي تقيم خط اتصال بين الجندي أو الطيار وبين قاعدته أو مقر القيادة، أضف إلى ذلك الروبوتات التي تُنشر برأً وبحراً وجواً، وقد دخلت ساحة المعركة لتعمل مع روبوتات أخرى أو مع البشر.

واستفاد مؤلفو الفصل الثالث من الإطار النظري فيما يخص الرقابة الخارجية التي تخضع لها المؤسسات العسكرية، وعملوا على ترجمة ما تعنيه الأفكار والرؤى التي اشتمل عليها هذا الإطار للمؤسسات العسكرية الحالية. وقد أولوا جُلَّ اهتمامهم لتأثيرات الأوساط السياسية والرأي العام ووسائل الإعلام والإنترنت، وأدوارها في تقرير شرعية هذه المهمات، وتوصيف الطريقة التي تُدار بها العمليات العسكرية واقعياً.

وركز الفصل الرابع على تدويل المؤسسات العسكرية. ففي ضوء التوازن المأزوم ما بين المهمات العسكرية والموارد المتاحة، أمست هذه المؤسسات بحاجة إلى التعاون مع نظيراتها في الدول الأخرى. ولكن هذا لا يمكن تحقيقه من دون

مشكلات عملية تنشأ من جراء اختلاف الأنظمة والمعايير وأساليب العمل على المستوى الوطني، والفوارق اللغوية، وتباين القدرات والمهارات وظروف العمل. وفي الفصل الخامس تم تقديم صورة لميدان البحث والتطوير، سواء في داخل المؤسسة العسكرية أو ما حولها. وغالباً ما تأتي الابتكارات في هذا المجال نتيجة الشراكات المعقودة بين القطاعين العام والخاص في سياق دولي. غير أن المصالح الوطنية غالباً ما تفرض تأثيرها في المساعي الدولية الرامية لاستنباط تقنيات وابتكارات جديدة.

القسم الثاني

احتلت القضايا ذات الصلة بالتنسيق الداخلي والاستعداد للعمليات موقعاً مركزياً في القسم الثاني. فالفصل السادس من الكتاب يشتمل على نظرة عامة إلى المفاهيم والمدرجات المتعلقة بهيكل المؤسسات العسكرية وتهيئتها لعمليات انتشار مؤقتة تُنفذ في الخارج. فطرق التنظيم الوظيفية التقليدية لم تعد كافية، بسبب افتقارها إلى المرونة. ورداً على ذلك، برزت فكرة التنظيم التركيبي؛ للإسهام في تيسير نشر وحدات مصممة بحسب المهمة، إضافة إلى تحقيق قدر معين من اللامركزية

حاجة المؤسسة العسكرية إلى العمل مع نظيراتها من دول أخرى. كما باتت المؤسسة العسكرية بحاجة إلى التعاون مع الأطراف الفاعلة في الميدان؛ مثل قوات الشرطة، والأجهزة العسكرية والسياسية عند مختلف المستويات الإدارية في الدولة (الدول) المستضيفه، ورؤساء المؤسسات الاقتصادية؛ وكذلك المنظمات الإنسانية والإنمائية والإغاثية، المحلية أو الدولية.

ويستقرئ الفصل الخامس عشر إحدى مهمات المؤسسة العسكرية التي تغيب عن الذهن أحياناً، وهي تأمين المعونات الإنسانية عند حلول الكوارث الطبيعية أو الإنسانية التي يمكن أن تحل في الداخل أو الخارج. وأياً كانت قيمة هذه الإسهامات العسكرية، فلا يزال هناك حيز واسع لتطوير سبل تنظيم هذه التدخلات وتحسينها.

القسم الرابع

في رابع أقسام الكتاب وآخرها نكون قد وصلنا إلى خاتمة دورة التخطيط والتحكم، وهي مراقبة الفعالية العملية والنتائج (الثانوية).

وفي الفصل السادس عشر، يركز المؤلفون على جانب السيطرة على العملية العسكرية. وعلى الرغم من أن تقنيات الاستشعار والمعلومات والاتصالات التي طُورت حديثاً سيكون لها دور ملموس في هذا المجال، فلا غنى من بعد ذلك عن التفاعل وجهاً لوجه، وهو المبني على إحساس سليم بالتفاعل الإنساني الملائم.

ويركز مؤلفو الفصل السابع عشر على تحديد مدى فعالية ما يجري في منطقة العمليات. ففي نهاية المطاف، لا ينبغي الاستمرار إلا في الأنشطة الناجحة التي تتمخض عن نتائج دائمة. ويشار إلى الأنظمة التي تطبقها المؤسسة العسكرية لتحديد مدى الفعالية العملية بعبارة «مقاربة العمليات بناءً على التأثيرات».

في الفصل الثامن عشر يعالج المؤلفون السبل التي تسعى المؤسسات العسكرية من خلالها لكي تصبح مؤسساتٍ تعلم. وهذا هو سبب الاهتمام الكبير الذي توليه المؤسسات العسكرية لمراجعات ما بعد الفعل، والدروس المستفادة، وإدارة المعرفة بوجه عام. ويمكن الأدوات أن توفر وسيلة لإحداث مزيد من التحسينات التنظيمية.

ويتحرى مؤلفو الفصل التاسع عشر نتائج العمليات العسكرية من حيث صحة أفراد المؤسسة العسكرية ورفاهيتهم هم وأسْرهم. ولذلك أصبح على المؤسسة العسكرية توفير الرعاية لجنودها بعد عودتهم من العمليات العسكرية.

وفي الفصل الختامي، يقدم المحررون خلاصة لفصول الكتاب على اختلافها؛ مع التركيز على تعددية الواجبات التي باتت مطلوبة من القوات العسكرية في الوقت الحاضر.

التي قد تكون مفيدة في العمليات المعاصرة التي تتسم بغياب التيقن.

وركز الفصل السابع على الأهمية المتعاطمة حالياً للضوابط التنظيمية. فثمة أسباب عدة صارت تدفع بالسياسيين والقادة العسكريين إلى الاعتقاد بأن من الحكمة التركيز على توفير الخدمات داخل المؤسسة العسكرية، أو إيكال بعض نشاطاتها إلى مؤسسات تجارية. وهكذا تصاعدت أهمية دور المشتريات والمقاولات الخارجية؛ فكان أن دخل المشهد ما يعرف بـ«الشركات العسكرية الخاصة».

ويعالج الفصل الثامن التخطيط الفعلي للعمليات، بما تشمله من المسائل اللوجستية، وإدارة الموارد، وتقنية المعلومات، والنشاطات الاستخبارية. وقد صارت اللوجستيات تكتسب أهمية متزايدة لأن هذه العمليات يمكن أن تحدث في أي بقعة من بقاع الأرض، الأمر الذي قد يخلق إحساساً بغياب التيقن، والعجز عن التنبؤ.

القسم الثالث

تركز الاهتمام في القسم الثالث على العمليات الفعلية وقيادة الناس المشاركين فيها. ويقدم كتاب الفصل التاسع، نظرة عامة إلى الدراسات التي تتناول مسألة القيادة بوجه عام، وفي المؤسسة العسكرية بوجه خاص. ثم ينتقلون إلى التعامل مع القضايا الآتية المتصلة بالأحداث الجارية.

ويسلط مؤلفو الفصل العاشر الضوء على ما يحدث حين تواجه الوحدات العسكرية وأفرادها أحداثاً جساماً مهددة للحياة ومربكة. لقد ثبتت قيمة الممارسات والتدريبات المتقنة التصميم وأهميتها في أمثال هذه الحالات بوضوح؛ ولكن عندما تصبح هذه الممارسات والتدريبات غير كافية، فإن التوصل إلى فهم منطقي لما يجري من أحداث يصبح أمراً بالغ الأهمية.

ويسعى مؤلفو الفصل الحادي عشر إلى جعل القارئ يدرك أن المؤسسات العسكرية بحاجة إلى إيلاء اهتمام كافٍ للمعضلات الأخلاقية والمعنوية في أثناء إدارة عملياتها العسكرية. ف«المهنية الأخلاقية» تغدو مطلباً أساسياً من مطالب الأفراد الذين يُنَشرون في مواقع نائية وواسعة.

أما الفصل الثاني عشر فيركز على الدور المهم للقانون العسكري في إدارة العمليات؛ فالقادة العسكريون يمتلكون الوسائل اللازمة، من قانون الانضباط، لمعالجة السلوك غير اللائق أو الجنائي فيما بين قواتهم. وتجدر الإشارة إلى أن الخط الفاصل ما بين الأخلاق وأحكام القوانين يغدو دقيقاً للغاية أحياناً.

وركز مؤلفو الفصل الثالث عشر على توظيف الثقة والرقابة لبلوغ النتائج المتوخاة، ليكونا أشبه بقناتي تواصل: فكلمنا زاد رصيد المرء من إحداهما، قلت حاجته إلى الأخرى. ويتقصى الفصل الرابع عشر الشراكات العسكرية مع الآخرين. فقد برزت



ثروات الأفراد في الإمارات

في 2019

قدّم تقرير «الثروة العالمية 2020: مستقبل إدارة الثروات - أجندة المديرين التنفيذيين» الصادر عن «مجموعة بوسطن كونسلتنج» نظرة شاملة عن ثروات الأفراد في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكانت أبرز البيانات التي أظهرها التقرير ما يلي:



مصدر البيانات: «صحيفة الخليج»